



العدد: ٣٤٩٤٣ / ١٧ / ٤

التاريخ: ٢٠٢١ / ١٤ / ١٩

تشكيلات وأقسام العقود
إلى/الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة
م/ تسويق المنتجات المحلية الصنع

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها

استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢١ و الصادر بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد (ش.ز.ل/١٠/١٠/١٠/١٢٠٨) في ٢٠٢١/١/١٦ المتعلق بتسويق المنتجات المحلية الصنع ، تشجيعاً للانتاج المحلي من القطاعين العام والخاص وتأكيداً على شعار (صنع في العراق) تقرر اصدار الآلية (المرفقة طياً).

للتفضل بالاطلاع والعمل بما ورد في اعلاه ٠٠٠ مع التقدير .

المرافقات:-

الآلية المشار اليها اعلاه

الدكتور المهندس

أزهار حسين صالح

وكيل الوزارة / وكالة

٢٠٢١ / ١٢ / ١٦



العدد:

٢٠ / / التاريخ:

نسخة منه الى :-

- مجلس النواب / قسم العقود / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مجلس الوزراء / مكتب السيد رئيس المجلس / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مجلس القضاء الاعلى / قسم العقود / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- هيئة النزاهة الاتحادية/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوزير /اشارة الى مصادقة معالي السيد الوزير المحترم بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٢ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوكيل الفني /اشارة الى مذكرة ذات العدد (٣٩٣) في ٢٠٢١/١١/٢٩ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب الوكيل الاداري/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- اتحاد المقاولين العراقيين/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- نقابة المهندسين العراقيين/للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية / شعبة العقود / لنفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات / شعبة العقود / لنفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
- المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات/ شعبة العقود / لنفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
- دائرة العقود الحكومية العامة/ قسم التنسيق والمتابعة / للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم ... مع التقدير .
- الدائرة الادارية والمالية/للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم....مع التقدير.
- الدائرة القانونية/للتفضل بالاطلاع....مع التقدير.
- دائرة العقود الحكومية العامة / قسم الاستشارات والتدريب / للحفاظ
- للاستفسار : Email: contracts.dp40.mop.gov.iq

اللية الشراء من القطاع العام والخاص والمختلط

على الجهات المنفذة اتباع الالية الاتية عند الشراء :

تقسم صلاحيات الشراء الى اربع أقسام:

١- القسم الاول/ يتعلق بشراء المنتجات التي تبلغ كلفها لغاية (٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار (مليون دينار) حيث يتم الشراء ضمن هذه الحدود استنادا الى المادة(٣) احكام عامة الفقرة (أ/اولا) صلاحيات الشراء الواردة ضمن تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة /٢٠٢١ (او مايرد في تعليمات الموازنة النافذة في ذات الشأن) مباشرة دون توسط لجان المشتريات وتكون ملزمة بالشراء من احد الشركات المنتجة الواردة ضمن الدليل الاسترشادي الذي تصدره وزارة التخطيط وفي حالة عدم وجود المنتجات المطلوب شرائها ضمن الدليل يصار الى الشراء من الأسواق المحلية.

٢- القسم الثاني/ يتعلق بشراء المنتجات التي تبلغ كلفها اكثر من (٢٠٠٠,٠٠٠) دينار (مليون دينار) ولغاية (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (عشرة ملايين دينار) حيث يتم الشراء ضمن هذه الحدود استنادا الى المادة(٣) احكام عامة الفقرة (أ/ثانيا) صلاحيات الشراء الواردة ضمن تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة /٢٠٢١ (او مايرد في تعليمات الموازنة النافذة في ذات الشأن) بواسطة لجان المشتريات (بدون عروض) وتكون ملزمة بشراء المنتجات الواردة ضمن الدليل الاسترشادي الذي تصدره وزارة التخطيط وفي حالة عدم وجود المنتجات المطلوب شرائها ضمن الدليل يصار الى الشراء من الأسواق المحلية.

٣- القسم الثالث / يتعلق بشراء المنتجات التي تبلغ كلفها من (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (عشرة ملايين دينار) ولغاية (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (مئة مليون دينار) حيث يتم الشراء ضمن هذه الحدود استنادا الى المادة(٣) احكام عامة الفقرة (أ/ثالثا) صلاحيات الشراء الواردة ضمن تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة /٢٠٢١ وفق الالية التالية:

- أ- يتم استدراج ثلاثة عروض او أكثر على ان تكون:
 - الاول من ضمن الدليل الاسترشادي الذي تصدره وزارة التخطيط (القطاع العام)
 - الثاني من ضمن الدليل الاسترشادي الذي تصدره وزارة التخطيط (القطاع المحلي)
 - الثالث من الاسواق المحلية.
- ملاحظة: في حالة عدم وجود شركة محلية منتجة للمادة المطلوب شرائها ضمن الدليل مدار البحث يتم جلب جميع العروض من الاسواق المحلية.

ب- يتم الاختيار وفق اقل الأسعار للعروض المستجيبة المقدمة مع إعطاء افضلية سعرية بنسبة (١٠%) للمنتج المحلي وفي حالة تساوي المبالغ يصار الى تفضيل المنتج الوطني (العام ثم الخاص) أي اختيار الجهة المنتجة للمنتج الوطني.

٤- القسم الرابع/ يتعلق بشراء المنتجات التي يزيد مبلغها عن (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (مئة مليون دينار) حيث يتم الشراء فق ما يأتي:

- يتم استلام العطاءات وفق أحد الأساليب المذكورة ضمن احكام المادة (٣) أساليب التعاقد الواردة ضمن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة (٢٠١٤) (عدا اساليب التعاقد المباشر والعطاء الوحيد والشراء المباشر).
- اعتماد وثيقة التجهيز الصادرة عن وزارة التخطيط.
- تتم الإحالة وفق اقل الأسعار للعروض المستجيبة المقدمة مع إعطاء افضلية سعرية بنسبة (١٠%) للمنتج المحلي وفي حالة تساوي المبالغ يصار الى تفضيل المنتج الوطني (العام ثم الخاص) أي الإحالة على الشركات المنتجة للمنتج الوطني ويثبت ذلك في شروط الاعلان والوثيقة القياسية .

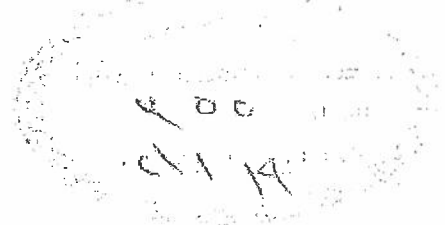


دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

العدد: ش.ز.ل. / ١٠ / ١ / اعمام / ٨٠٨٠

التاريخ: ١٦ / ١ / ٢٠٢١

الوزارات كافة / مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة
المحافظات كافة / مكتب المحافظ
الموضوع / تسويق المنتجات المحلية الصنفي



لاحقاً بكتابتنا المرقم بالعدد (ش.ز.ل. / ١٠ / ١ / ١٣٦٢٩) والمورخ في ١٩ / ٨ / ٢٠٢٠ .
ربطاً بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢١ ، المأخوذ في الجلسة الاعتيادية الثانية المنعقدة
في ١٢ / ١ / ٢٠٢١ .

لأخذ ما يقتضي كلاً بحسب تخصصه ، وإعلامنا ، مع التقدير ...

المرفقات :

- صورة قرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً .
- صورة كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المذكور آنفاً .
- صورة الأولويات ذات العلاقة .

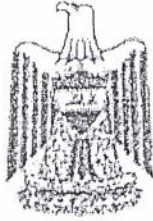


حميد نعيم العززي

الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢١/١/١٤

يؤخذ الاصل من السيرة الذاتية
في قانون الموازنة
في قانون الموازنة
في قانون الموازنة



قرار

مجلس الوزراء

رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢١

بناءً على ما عرضته وزارة الصناعة والمعادن بموجب كتابها المرقم بالعدد (٣٣٤٥٢) المؤرخ في ٢٢/١١/٢٠٢٠ ، بشأن توصيات اللجنة المؤقتة بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد (ش.ز.ل./١٥/١/١٠) المؤرخ في ١٩/٨/٢٠٢٠ ، بشأن تسويق المنتجات المحلية الصنع ، وتشجيعاً للإنتاج المحلي من القطاعين العام والخاص ، وتأكيداً على شعار (صنع في العراق) .

قرّر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثانية المنعقدة في ١٢/١/٢٠٢١ ،

ما يأتي :

- أولاً: إلزام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة بتسهيل شراء المنتج المحلي من القطاعين العام أو الخاص ضمن الإجراءات التنافسية الأصولية على وفق التعليمات النافذة ، وتمنح المنتجات المحلية ميزة سعرية لا تزيد عن مقدار (١٠ %) مقارنة بمثيلاتها المستوردة مع مراعاة النوعية والجودة وتقديم خدمات ما بعد البيع .
- ثانياً: يشترط في شمول المنتجات المحلية بهذا القرار أن لا تقل القيمة المضافة لهذه المنتجات المجمعة والمصنعة عن مقدار (٢٠ %) من الكلف الاستيرادية لها ، ويعتمد في تحديد ذلك دليل المنتجات الصادر عن وزارة التخطيط .

حميد نعيم الغزوي

الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢١/١/١٤